

أثر الدائنين على التحفظ المحاسبي أثناء جائحة كورونا : دراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Creditors on Accounting Conservatism During the Corona Pandemic: A Study on Companies Listed on the Palestine Exchange

الاء عبد الله^{1*}، هنا ذنبي²، اية خصيب³، محمد الطنة⁴، محمد القاسم⁵، باسل الرياحي⁶.

Alaa Abdullah^{1*}, Hana Dhanibi², Aya Khasib³, Muhammad Al-Tanna⁴,

Muhammad Al-Qasim⁵, Basil Al-Riahi⁶

قسم المحاسبة والتدقيق، جامعة فلسطين التقنية - خضوري، فلسطين.¹⁻⁶

Department of Auditing and Accounting, Palastaine Technical University -

Kadoorie, Palastaine¹⁻⁶,

تاريخ النشر: 2025/04/30

تاريخ القبول: 2025/02/19

تاريخ الإستلام: 2024/09/09

المستخلص: جاءت هذه الدراسة لاختبار أثر الدائنين على التحفظ المحاسبي في فلسطين أثناء جائحة كورونا ، وذلك بالتطبيق على كافة القطاعات باستثناء قطاع البنوك . ولتحقيق هدف الدراسة ، تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية للشركات المنشورة على موقع بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2021 . وقد اشتملت عينة الدراسة على 76 مشاهدة سنوية ، حيث تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك من خلال تطبيق ثلاثة طرق وهي التأثير الثابت والتأثير العشوائي والمربعات الصغرى . تم اختيار تحليل التأثيرات العشوائية حيث كان النموذج الأنسب . أظهرت نتائج الدراسة تأثير إيجابي معنوي للديون قصيرة الأجل على مستوى التحفظ المحاسبي ومن جهة أخرى ، لم يكن للديون طويلة الأجل تأثير على التحفظ المحاسبي ، أيضاً أظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي منخفض بشكل معنوي في الشركات كبيرة الحجم . بناء على ذلك ، توصي الدراسة الحالية المستثمرين بالاستثمار في الشركات الفلسطينية التي تعتمد على التمويل قصير الأجل حيث أنه أكثر مرونة خلال الأزمات . في المقابل ، يُنصح بتجنب الشركات الفلسطينية التي تعتمد بشكل أساسي على التمويل بالديون طويلة الأجل ، نظراً لمخاطرها المتزايدة خلال الأزمات . كما يجب على أصحاب المصلحة وخاصةً الدائنين الانتباه إلى أن الحجم الكبير لا يضمن إدارة فعالة للديون لذا يُفضل التركيز على الشركات التي تتبنى ممارسات محاسبية متحفظة . توصي الدراسة أيضاً بإجراء أبحاث مستقبلية باستخدام متغيرات ضابطة ومقاييس مختلفة للتحفظ المحاسبي ، وتوسيع نطاق الدراسة لتشمل قطاعات وأسواق أكبر للحصول على نتائج أكثر شمولاً ودقة .

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الدائنين، بورصة فلسطين ، كورونا.

Abstract : This study aimed to test the impact of creditors on accounting conservatism in Palestine during the COVID-19 pandemic, excluding the banking sector. To achieve this goal, data was collected from financial reports published on the Palestine Exchange website for the period 2020–2021. The study sample included 76 annual observations, and the data was analyzed using multiple regression models, specifically fixed effects, random effects, and ordinary least squares. The random effects model was

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: a.j.abdallah1@students.ptuk.edu.ps

selected as the most suitable. The results revealed a significant positive impact of short-term debt on accounting conservatism, while long-term debt had no impact. Additionally, accounting conservatism was found to be significantly lower in large companies. Based on these findings, the study recommends that investors consider investing in Palestinian companies relying on short-term financing due to its flexibility during crises, while avoiding those heavily dependent on long-term debt, given its higher risks. Stakeholders, particularly creditors, should recognize that larger company size does not guarantee effective debt management, making it preferable to focus on companies practicing conservative accounting. Furthermore, the study suggests future research using alternative control variables and diverse measures of accounting conservatism, as well as expanding the scope to include larger markets and additional sectors to obtain more comprehensive and accurate results.

Keywords: Accounting conservatism, Creditors, Palestine Exchange, Corona.

المقدمة

شهدت السنوات السابقة اهتماماً متزايداً بدراسة التحفظ المحاسبي، خاصة خلال جائحة كورونا التي أدت إلى نشوء حالة من عدم اليقين؛ لصعوبة التنبؤ بموعد انتهائها، مما أوجد تحديات مالية غير مسبقة للشركات (IFRS, 2020). ويرجع هذا الاهتمام إلى أثر التحفظ المحاسبي الكبير في تحسين ملاءمة وموثوقية التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسات التجريبية الحديثة أدلة على أن قوة حوكمة مجالس الإدارة ترتبط إيجابياً بالتحفظ المحاسبي، حيث يصور الأدب التحفظ كأداة قيمة لمراقبة الإدارة وتحد من سلوكها الانتهازي (Caskey & Laux, 2016).

تفترض نظرية تعظيم المنفعة (Utility Maximization Theory) أن كل فرد يسعى لتحقيق أكبر قدر من الرضا أو الفائدة لنفسه من خلال اختياراته وقراراته الاقتصادية. في هذا الإطار، قد تسعى الإدارة إلى تعظيم منافعها الشخصية عبر اتخاذ قرارات تنطوي على مخاطر عالية بهدف تحقيق أرباح مرتفعة، أو من خلال إدارة الأرباح في القوائم المالية عبر استغلال مرونة المعايير المحاسبية وعدم تماثل المعلومات. يتم ذلك بهدف إعطاء المستثمرين وأصحاب المصلحة صورة إيجابية عن أداء الشركة، أو بغرض التأثير على بعض العقود مثل عقود الديون التي تقوم بعض تفاصيلها على الأرقام الواردة في قوائم الشركة (أبو عليا وآخرون، 2020). من هذا المنطلق، يعد التحفظ المحاسبي عاملاً مهماً في تعزيز استقرار العلاقات المالية خلال الأزمات، خاصة في ظل البيئة الفلسطينية التي تنسم بدرجة عالية من عدم اليقين بسبب وقوعها تحت الاحتلال وما يترتب عليه من تحديات اقتصادية مستمرة (برهم زيد، 2024).

يلعب الدائنون الأقوياء دوراً بارزاً في حسن سير عمل المؤسسات، تماماً كما يفعل الملاك الأقوياء، فالمراقبة الفعالة للديون تؤدي دوراً حاسماً في حوكمة الشركات في اقتصادات السوق (Gray, 1997). علاوة على ذلك، فإن وجود الدائنين يمكن أن يؤثر على السلوك الإداري نحو ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً (Teymouri & Sadeghi, 2020)، في المقابل، هذه العلاقة تخلق نوعاً من تضارب المصالح بين المساهمين والدائنين، وهو ما يعرف بمشكلة نقل الثروة (Asset Substitution Problem)، حيث يقرر المساهمون استثمار الأموال المقترضة في مشاريع أكثر مخاطرة ولكن ذات عوائد محتملة أعلى (عبويني والعمرى، 2016). في هذا السياق، يمكن استخدام التحفظ المحاسبي كأداة لتشكيل بيئة المعلومات لمختلف أصحاب المصلحة، وكآلية لحفظ توازن العلاقة بين الدائنين والمساهمين (Hong & Tra My,

(2024)، من خلال تزويد الدائنين بتصور أكثر حكمة عن الوضع المالي للشركة بغض النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح (رشوان والطويل، 2024).

في ضوء هذه الاعتبارات، يوفر استكشاف تأثير الدائنين على سياسات المحاسبة رؤى قيّمة حول ديناميكيات إعداد التقارير المالية والعلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة عبر الدول والقطاعات. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الدائنين على التحفظ المحاسبي في ظل الظروف غير المستقرة مثل جائحة كورونا، مع التركيز على البيئة الفلسطينية. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت أثر الرافعة المالية على التحفظ المحاسبي، مثل دراسة (Solichah & Fachrurrozie, 2020) التي أجريت في إندونيسيا، إلا أن تطبيق نتائجها على البيئة الفلسطينية محدود نظراً لخصوصية الظروف الاقتصادية والسياسية. فمن المؤكد أن البيئة الفلسطينية تختلف بشكل جوهري عن بيئات الدول المستقرة اقتصادياً، حيث تفرض الأزمات المستمرة وعدم اليقين المالي تحديات إضافية تؤثر على سلوك الإدارة والسياسات المحاسبية للشركات. فضلاً عن أن هذه الدراسات ركزت على فترات زمنية تتسم بالاستقرار، مقارنة بالتحديات غير المسبوقة التي فرضتها الجائحة، مما يجعل نتائجها أقل ارتباطاً بالسياق الفلسطيني.

أظهرت الدراسات السابقة أن مستوى التحفظ المحاسبي في فلسطين كان منخفضاً نسبياً حتى قبل جائحة كورونا، وهو ما يعكس تحديات متجذرة في البيئة الاقتصادية والسياسية المحلية، مثل الركود الاقتصادي الذي يميز البيئة المؤسسية الفلسطينية، وتصنيفها ضمن الأسواق العالمية غير النشطة، ومحدودية استثماراتها (Talawa, 2024). على سبيل المثال، أشارت دراسة (الطويل، 2020) إلى أن الشركات الفلسطينية تتبنى مستويات منخفضة من التحفظ في عدة قطاعات، أبرزها قطاع الخدمات، مما يضيف قيوداً إضافية تحد من قدرة الإدارة على مواجهة الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، أكدت دراسة (النجار، 2014) أن هذه المستويات المتدنية من التحفظ تؤثر سلباً على قدرة تلك الشركات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، مما يزيد من حالة عدم اليقين في بيئة تتسم أصلاً بعدم الاستقرار. ومع ظهور الجائحة، تصاعدت حالة عدم اليقين الاقتصادي وزادت الضغوط على الشركات، مما يثير تساؤلات حول تأثير هذه الأوضاع الاستثنائية على مستوى التحفظ المحاسبي في فلسطين. فمن جهة، قد تدفع الجائحة الشركات إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً لتقليل المخاطر المالية وتلبية متطلبات الدائنين الذين أصبحوا أكثر حذراً، ومن جهة أخرى قد تسعى الشركات إلى تخفيف تحفظها المالي في محاولة لجذب المستثمرين أو تحسين صورة أدائها المالي خلال الأزمة.

من جانب آخر، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على تأثير نوعية الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل). فحسب أفضل معرفة للباحثين، لم يتم العثور على دراسات تناولت تأثير نوعية الديون بشكل مفصل، سواء في فلسطين أو في سياقات دولية أخرى، مما يجعل هذا البحث مساهمة علمية جديدة تسد فجوة بحثية مهمة في هذا المجال. كما لاحظ الباحثون أن الدراسات الفلسطينية البارزة، مثل دراسة (Talawa, 2024) ودراسة (برهم زيد، 2024)، تناولت التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل لتحليل تأثيره على الأداء المالي. في المقابل، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي باعتباره متغيراً تابعاً، مما يضيف بعداً جديداً للبحث في هذا المجال.

يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في التخفيف من مخاطر الإفلاس وعدم السداد الناتجة عن ضغط الدائنين، كما تسهم في تقليل مشاكل الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح. إضافة إلى ذلك، قد تكون نتائج هذه الدراسة مرجعاً مهماً للتعامل مع الأزمات المستقبلية المشابهة لجائحة كورونا، من خلال تقديم رؤى أعمق حول كيفية إدارة الشركات

لسياساتها المحاسبية تحت ضغوط مختلفة. تُسند الدراسة فجوة بحثية مهمة من خلال تناول تأثير الدائنين على التحفظ المحاسبي أثناء جائحة كورونا، مما يُوَقِّرُ فهماً أفضل لدور الديون في تشكيل السياسات المحاسبية، ويُساعد الشركات على تعزيز استقرارها المالي عبر سياسات أكثر توافقاً مع توقعات الدائنين، كما يُسهم في تعزيز استقرار العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة، بما ينعكس إيجاباً على استدامة الأسواق المالية في البيئات المضطربة.

مراجعة الأدبيات وتطوير الفرضيات

أكدت عدة دراسات على أهمية الإدارة الحكيمة للديون كأحد الأسس الضرورية لتعزيز المرونة الاستراتيجية للشركة وتشكيل ملف تعريف مستقر للمخاطر. تشير الإدارة الحكيمة للديون إلى اتخاذ قرارات اقتراض سليمة لتحسين الهيكل المالي للشركة وتقليل المخاطر و تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها طويلة الأجل . يلعب استخدام الدين دوراً حاسماً في تقييم قيمة الشركة، إذ يمكن أن يعزز أدائها ويقوي استراتيجيتها التنافسية ، عبر توفير رأس المال اللازم لاستثماراتها مثل تطوير المنتجات وتوسيع الأعمال والاستحواذ (Setiawan et al., 2024) ، كما تسهم الرافعة المالية في تقليص التراخي الإداري من خلال زيادة الضغط على المديرين لسداد الديون وتكاليف الفائدة، مما يحفزهم على بذل جهد إداري أكبر لتجنب الإفلاس وأثاره السلبية على الأرباح والسمعة المستقبلية (Ugur & Edna, 2022) ، تنسجم "نظرية السيطرة" مع ما طرحه هذه الرؤية، حيث تشير إلى أن تمويل بالديون لا يقتصر على توفير رأس المال بل يعمل كآلية رقابية فعالة ، فالدائنون يمارسون تدقيقاً مستمراً يقلل من السلوكيات الانتهازية للمديرين، كما أن الالتزامات التعاقدية لسداد الديون تقلل من التدفق النقدي الحر، مما يجبر المديرين على التركيز على المشاريع المثلى فقط، الأمر الذي يعزز الكفاءة المالية والاستثمارية للشركة (Khanh & Thu, 2019).

وفقاً لدراسة (Darmayanti et al.2023)، تزداد أهمية التحفظ المحاسبي بالنسبة للدائنين في حالة الرفع المالي المرتفع، إذ يعتمد الدائنون، كونهم أطراف خارجية لها مصلحة خاصة في السلامة المالية وإدارة المخاطر للشركة ، على البيانات المالية لتقييم الجدارة الائتمانية والقدرة على السداد لمقترضهم (Sugiarto & Fachrurrozie, 2018) ، يساعد الاعتراف المبكر بالخسائر والالتزامات على حماية مصالح الدائنين من خلال ضمان اتباع نهج أكثر حذراً في إعداد التقارير المالية ، حيث أن المديرين الذين يدركون تأثير التقارير المالية على قدرتهم في الحصول على الائتمان والحفاظ على العلاقات مع الدائنين قد يكونون أكثر ميلاً لاعتماد سياسات محاسبية متحفظة، مما يعزز مصداقية البيانات المالية ويزيد الثقة بين الشركات ودائنها (Teymouri & Sadeghi, 2020). وفي سياق متصل ، ذكر (واكد وآخرون، 2023) أن الشركات التي تعتمد على الرافعة المالية لتمويل استثماراتها تسعى إلى تحسين جودة تقاريرها المالية لتأمين التمويل اللازم لتحقيق الكفاءة الاستثمارية ، خاصة في حالات نقص الاستثمار بسبب نقص التمويل ، وهو ما يجعل التحفظ المحاسبي أداة فعالة عندما يتعلق الأمر بإنشاء التقارير المالية، خصوصاً في الشركات التي تواجه مشاكل اقتصادية وتحتاج إلى ضوابط صارمة على الإنفاق والاستثمار (Putri et al, 2020).

من جهة أخرى ، تشير دراسة (Setiawan et al. 2024) إلى أن الرافعة المالية المفرطة قد تؤدي إلى ضائقة مالية تهدد استدامة الشركة، لا سيما خلال الأزمات الاقتصادية وفترات انخفاض الربحية. حيث يحد الرفع المالي المفرط من قدرة الشركات على الاستثمار ويعيق قدرتها التنافسية . كما تُظهر دراسة (Hoang & Phung, 2019) ارتباطاً إيجابياً بين

الرافعة المالية وإدارة الأرباح ، بسبب سعي الشركات لتجنب انتهاكات عقود الديون وتحقيق شروط تعاقدية أكثر ملاءمة. يمكن أن تؤدي مشاكل نقص الاستثمار إلى تقليص فرص النمو مما يجعل الشركة أقل جاذبية في نظر المساهمين، الذين يعتبرون الرفع المالي العالي عادةً مؤشراً على الهشاشة المالية وعاملاً رئيسياً قد يدفع الشركات نحو الخروج الطوعي أو الإفلاس (Fattouh et al., 2024). وهو ما يؤثر سلباً على مصالح المديرين من حيث السمعة والتعويضات. وبالتالي، قد يكون لدى المديرين حوافز لتجميل الصورة المالية للشركة أمام أصحاب المصلحة .

رغم هذه الدراسات التي تدعم وجود تأثير للرافعة المالية على التحفظ المحاسبي، وجدت دراسة (Putri et al, 2020) أنه لا يوجد أثر كبير للرافعة المالية على التحفظ المحاسبي. وقد فسر الباحثون ذلك بأن حجم ديون الشركة لا يضمن بالضرورة زيادة حرص الإدارة في إعداد التقارير المالية، لأن الدائنين قد لا يقومون بمراقبة دقيقة لعمليات الشركة مما يتيح للمدراء بعض المرونة عند اتخاذ قراراتهم . وبالتالي، قد تختار الشركة طريقة محاسبية تزيد من أرباحها بدلاً من الالتزام بالتحفظ المحاسبي . في نفس السياق توصلت دراسة (Melinda et al., 2022) إلى نتائج مماثلة ، مشيرة إلى أن المديرين يميلون إلى اتباع استراتيجيات تعظيم الأرباح لحماية صورة الشركة أمام الأطراف المعنية مثل الدائنين في ظل الرافعة المالية العالية. في ضوء الأدبيات السابقة التي توفر تحليلاً شاملاً لتأثيرات الرافعة المالية على التحفظ المحاسبي ، واستناداً إلى نظريات الانضباط والسيطرة للديون والتي تشير إلى أن الشركات التي تعتمد على الديون في هيكلها المالي تكون أكثر قدرة على الانضباط المالي والإداي حيث تجبر الديون المديرين على تقليص التدفقات النقدية الحرة بدلاً من صرفها على استثمارات ذات قيم صافية سلبية (Schramade & Roosenboom, 2011) ، قمنا بتطوير الفرضيات التالية :

فرضية 1 : يوجد تأثير إيجابي معنوي للديون قصيرة الأجل على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أثناء جائحة كورونا

فرضية 2 : يوجد تأثير إيجابي معنوي للديون طويلة الأجل على التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أثناء جائحة كورونا .

تصميم ومنهجية البحث :

العينة وجمع البيانات :

تهدف الدراسة الحالية الى دراسة تأثير الدائنين على التحفظ المحاسبي أثناء جائحة كورونا في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 49 شركة مقسمة إلى 6 قطاعات (قطاع البنوك ، قطاع الصناعة ، قطاع التأمين ، قطاع الاستثمار ، قطاع التأمين ، قطاع الخدمات) . وذلك لسنوات 2020 حتى العام 2021 حيث بلغت جائحة كورونا في هذه الفترة ذروتها . وبالتالي ، فإن حجم العينة الافتراضي يساوي (49 شركة * 2 سنة) = 98 مشاهدة، وهو حجم مناسب للقيام بتحليل العينة بدون مشاكل إحصائية ، تم استبعاد قطاع البنوك والبالغ عددها 8 بنوك بالإضافة لشركتين، بسبب عدم قيامهم بالفصل بين الالتزامات المتداولة والغير المتداولة مما أدى الى تعذر قياس أثر كل نوع من الدائنين بشكل منفصل على التحفظ المحاسبي والجدول التالي يوضح حجم العينة الافتراضية (98) مشاهدة، حجم المشاهدات المستبعدة بسبب نقص البيانات (22)، والعينة النهائية التي تحوي على 76 مشاهدة سنوية .

جدول 1: اختيار عينة الدراسة

98	حجم العينة الافتراضي (49 شركة * 2 سنة)
22	(ناقص) المشاهدات التي بها نقص في البيانات
76	العينة النهائية

تعريف المتغيرات :

المتغير التابع

تم قياس التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج (Beaver & Ryan, 2000)، استناداً إلى دراسات سابقة في البيئة الفلسطينية التي استخدمت نفس المقياس، مثل دراسة (الطويل، 2020) و(برهم زيد، 2024) وغيرها. يعتمد هذا النموذج على مقارنة نسبة القيمة الدفترية بالقيمة السوقية لفحص تقييم سهم المنشأة، من خلال مقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية. وفي هذا السياق، أشار (النجار، 2014) إلى أن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأكثر من 1 عبر فترة زمنية يدل على استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة في الاعتراف بالأرباح وتقييم الأصول. فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقارنةً بالقيمة السوقية، مما يعني أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ الذي نادت به النظرية المحاسبية. وتم قياس القيمة السوقية لحقوق الملكية كما يلي: (عدد الأسهم في نهاية السنة * سعر الإغلاق للسهم في نهاية السنة).

المتغيرات المستقلة

تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من : الديون قصيرة الأجل و الديون طويلة الأجل للشركات المدرجة في بورصة فلسطين من خلال قسمة كل منها على إجمالي الأصول للشركة .

المتغيرات الضابطة

تستخدم هذه الدراسة حجم الشركة وربحية الشركة كمغيرات ضابطة . وتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لصافي الأصول، بينما تم قياس ربحية الشركة خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول نهاية السنة.

جدول 2: ملخص قياس متغيرات الدراسة

المتغير	طريقة القياس	المراجع
التحفظ المحاسبي	القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية	(Beaver & Ryan, 2000)
الديون قصيرة الأجل	إجمالي الديون قصيرة الأجل ÷ إجمالي الأصول	(Hayes, 2024)
الديون طويلة الأجل	إجمالي الديون طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول	(Hayes, 2024)
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي (الأصول)	(Dirman, 2020)
ربحية الشركة	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	(Jihadi et al., 2021)

نموذج الانحدار:

من أجل فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة، سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي هو عبارة عن معادلة تبين مدى تأثير مجموعة من المتغيرات على المتغير التابع، حيث يمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 x1_{it} + \beta_2 x2_{it} + \beta_3 x3_{it} + \beta_4 x4_{it} + e_{it}$$

بحيث :

y_{it} : المتغير التابع (التحفظ المحاسبي).

$x1_{it}$: المتغير المستقل الأول (الديون قصيرة الأجل).

$x2_{it}$: المتغير المستقل الثاني (الديون طويلة الأجل).

$x3_{it}$: المتغير الضابط الأول (حجم الشركة).

$x4_{it}$: المتغير الضابط الثاني (ربحية الشركة).

e_{it} : متغيرات عشوائية .

β : معاملات الانحدار.

الاختبارات التشخيصية والنتائج التجريبية :

التحليل الوصفي :

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات ، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها، ويعتبر التحليل الوصفي من الأساليب المهمة في عرض البيانات القياسية ، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات عبر الزمن ، وذلك باستخدام الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة ، الجدول التالي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة .

جدول 3 : نتائج الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Mean	Std. Dev.	Min	Max
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
التحفظ المحاسبي	1.337	1.038	0.364	5.723
الديون قصيرة الأجل	.342	.233	0.015	.722
الديون طويلة الأجل	.113	.086	0.000	.307
حجم الشركة	17.517	1.377	13.561	20.475
ربحية الشركة	.039	.064	-0.172	.195

يوضح الجدول (2) وصف العينة الإحصائية لمتغيرات الدراسة حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي بلغ (1.337) وبما أن الرقم أكبر من 1 فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي لدى شركات العينة. بانحراف معياري (1.038) والذي يشير إلى مدى الاختلاف بين شركات العينة بمستوى التحفظ المحاسبي حيث بلغت أقل قيمة (0.364) سنة 2021 والتي تعكس انخفاضاً كبيراً لمستوى التحفظ المحاسبي في هذه الشركة ، وأعلى قيمة (5.723) التي كانت من نصيب شركة فلسطين لصناعات اللدائن سنة 2020 ، والتي تعكس ارتفاعاً كبيراً لمستوى التحفظ ؛ وقد يرجع السبب في هذا إلى أنها أصغر شركات العينة حجماً (13.561) فبحسب دراسة (حمدان، 2012) الأردنية وجد أن هناك علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركة .

وقد بلغ المتوسط الحسابي للديون قصيرة الأجل (0.343) وهذا يعني أن شركات العينة تمول أنشطتها من خلال الديون قصيرة الأجل بنسبة 34% تقريباً من إجمالي أصولها ، وانحراف معياري (0.233). وقد كانت أقل قيمة (0.015) ، وأعلى قيمة (0.722). وبالنسبة للديون طويلة الأجل بلغ المتوسط الحسابي لها (0.113) وهذا يعني أن شركات العينة تمول أنشطتها من خلال الديون طويلة الأجل بنسبة 11% تقريباً من إجمالي أصولها ، وهذا قد يشير إلى أن الشركات في العينة تميل إلى تمويل أنشطتها بالديون قصيرة الأجل؛ وقد يرجع السبب في هذا إلى انخفاض تكلفة التمويل بالديون قصيرة الأجل نظراً لانخفاض أسعار فوائدها ، على عكس التمويل بالديون طويلة الأجل ، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.113) ، وتراوحت قيم نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول بين أقل قيمة (0) ، والتي تبين أن الشركة لا تتعامل بالديون طويلة الأجل والتي تعود لشركة فلسطين لصناعة اللدائن ، وأعلى قيمة بلغت (0.307) .

بالإضافة إلى ذلك ، بلغ المتوسط الحسابي لحجم الشركة (17.517) ، والانحراف المعياري وصل إلى (1.377) ، وأقل قيمة كانت (13.561) ، وأعلى قيمة لها (20.475) . أما ربحية الشركة بلغ المتوسط الحسابي لها (0.039) والذي يشير إلى أن شركات العينة قد حققت أرباحاً بنسبة 4% تقريباً من إجمالي أصولها خلال كورونا ، والانحراف المعياري وصل إلى (0.064) ، وتراوح قيم ربحية الشركات بأقل قيمة (-0.172) حيث تمثل سلبية الرقم صافي خسارة ، وأعلى قيمة (0.195).

افتراضات الانحدار البارامترية:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون ، بين المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات المستقلة (الديون قصيرة الأجل ، الديون طويلة الأجل) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة) وذلك بغرض قياس العلاقة المباشرة والمتزامنة بين المتغيرات.

جدول 4 : مصفوفة الارتباط الخطي

معامل ارتباط	التحفظ المحاسبي	الديون قصيرة الأجل	الديون طويلة الأجل	حجم الشركة	ربحية الشركة
التحفظ المحاسبي	1.000				
الديون قصيرة الأجل	0.201	1.000			
الديون طويلة الأجل	-0.149	-0.297*	1.000		
حجم الشركة	-0.309*	0.124	0.364*	1.000	

ربحية الشركة	-0.072	-0.379*	0.122	0.011	1.000
--------------	--------	---------	-------	-------	-------

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والتحفيز المحاسبي. في المقابل، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الديون قصيرة الأجل، الديون طويلة الأجل، ربحية الشركة) من جهة والتحفيز المحاسبي من جهة أخرى، كما يظهر أيضاً أن أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات كانت بين ربحية الشركة والديون قصيرة الأجل تقريبا 37% وهي نسبة مقبولة إحصائياً لأنها أقل من 80% (Tabachnick & Fidell, 2013). تم اختبار التوزيع الطبيعي للمشاهدات بواسطة اختبار (Doornik Hansen Test)، وكانت النتيجة الاحتمالية 15.52% وهي نسبة تدل على خلو البيانات من مشاكل التوزيع الطبيعي (Hair et al., 2010).

كما تم تطبيق اختبار (Variance Inflation Factor) للكشف عن مشاكل الترابط الخطي بين المتغيرات، وكانت أعلى نتيجة بين المتغيرات 1.34 وهي نسبة طبيعية تدل على خلو البيانات من مشاكل التداخل الخطي. حيث أن معيار الترابط الخطي بين المتغيرات يجب أن يكون أقل من 10 (Hair et al., 2010).

تحليل متعدد المتغيرات

يبين الجدول رقم 4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والذي يدرس العلاقة المباشرة بين المتغيرات والتحفيز المحاسبي. تم تطبيق اختبار (Hausman Test) لاختيار النموذج الأنسب تطبيقه بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة. وكانت القيمة الاحتمالية للاختبار غير هامة (0.093)، وهذا يعني أن النموذج الأنسب تطبيقه هو نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول 5: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار	اختبار T	القيمة الاحتمالية لـ t	التأثير	القرار
الديون قصيرة الأجل	1.228	2.17	.033	إيجابي معنوي	قبول الفرضية
الديون طويلة الأجل	.758	0.50	.619	إيجابي غير معنوي	رفض الفرضية
حجم الشركة	-.276	-3.02	.004		
ربحية الشركة	.461	0.24	.810		
الثابت	5.654	3.75	0.000		
معامل التفسير			0.157		
اختبار F			3.309		
القيمة الاحتمالية لـ F			0.015		
عدد المشاهدات			76		

يظهر الجدول رقم 4 نتائج التحليل الإحصائي المبني على نموذج الانحدار المتعدد من أجل اختبار فرضيات الدراسة. حيث يشير معامل التفسير (0.157) إلى أن جميع المتغيرات المستقلة تفسر 16% تقريبا من التغير في سلوك المتغير التابع.

المتمثل في التحفظ المحاسبي ، وهذه النسبة معنوية ذات دلالة إحصائية لأن القيمة الاحتمالية (0.015) لا تختار لم تتجاوز 5% .

مناقشة نتائج الدراسة

الفرضية الأولى :

أما بالنسبة لنتيجة الفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي للديون قصيرة الأجل على التحفظ المحاسبي أثناء جائحة كورونا في فلسطين، فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع هذه الفرضية حيث تبين أن للديون قصيرة الأجل دور إيجابي معنوي يساهم في زيادة التحفظ المحاسبي ، أي أنه كلما زادت الديون قصيرة الأجل في ظل الأزمات زاد التحفظ المحاسبي ، وقد يرجع السبب في ذلك أن الجائحة أدت إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي الكبير، مما دفع الإدارة إلى أن تكون أكثر حذراً تجاه الديون قصيرة الأجل التي تمثل مخاطر مالية أكبر للشركات، حيث يجب سدادها في غضون فترة زمنية قصيرة ، وقد يُفضل الدائنون في ظل هذه الظروف التأكد من قدرة الشركة على سداد ديونها، لذلك يطالبون بمعلومات مالية أكثر تحفظاً لتقييم مخاطر الإقراض ، حيث تُشكل الديون قصيرة الأجل ضغطاً على الإدارة لتحسين كفاءة استخدام الأصول وتقليل المخاطر ، لذا تميل الإدارة، بدافع من الخوف من الفشل أو فقدان السيطرة، إلى اتباع ممارسات محاسبية متحفظة. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة (Donovan et al., 2015) ، التي وجدت أن دائني الشركات الأكثر تحفظاً لديهم معدلات استرداد للديون أعلى من تلك الشركات التي لا تمارس التحفظ المحاسبي ، كذلك دراسة (Huang et al., 2018) والتي وجدت أن للديون قصيرة الأجل دور فعال في ضبط سلوك المدراء التنفيذيين وتقليل تكاليف الوكالة حيث يدفعهم هذا النوع من التمويل إلى اتخاذ قرارات استحواذ أكثر عقلانية ومبنية على أساس مالي سليم، بدلاً من الإنفاق المفرط أو اتخاذ قرارات متهوره وهذا يتفق مع نظرية السيطرة التي أسلفنا ذكرها سابقاً .

الفرضية الثانية :

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد تأثير معنوي للديون طويلة الأجل على التحفظ المحاسبي أثناء جائحة كورونا في فلسطين، وقد تعارضت نتائج الدراسة مع هذه الفرضية ، فعلى الرغم من وجود تأثير إيجابي ، إلا أن القيمة الاحتمالية (0.619) لا تختار t أكبر من 5% مما يشير إلى أن التأثير غير دال إحصائياً. يمكن تفسير ذلك بأن الديون طويلة الأجل توفر فترة زمنية أطول لسداد الالتزامات، مما يقلل من الضغط الفوري على السيولة ويمنح الشركات مرونة أكبر في اتخاذ القرارات المالية. وذلك لأن هذه المرونة قد تجعل الشركات أقل احتياجاً لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة بشكل كبير لمواجهة الأزمات، وبالتالي تكون أقل تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الفجائية مثل جائحة كورونا. هذا يشير إلى أن الشركات قد تجد نفسها في وضع يسمح لها باتخاذ قرارات مالية أقل تحفظاً وأحياناً أكثر تفاؤلاً بشأن المستقبل، مما يحد من حاجتها إلى زيادة المخصصات أو تطبيق سياسات محاسبية متحفظة. كما تدعم هذه النتيجة الدراسات السابقة مثل دراسة (Din et al., 2017) التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وموائق الديون طويلة الأجل خلال الأزمة المالية العالمية 2002-2013. تلك الدراسة وجدت أن الشركات التي تعتمد على الديون طويلة الأجل تكون أقل عرضة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة في ظل الأزمات المالية، نظراً لأنها تمتلك فترة زمنية أطول للتعامل مع ضغوط السيولة مما قد يزيد من التفاوت في المعلومات والمخاطر المرتبطة بالإفصاح المالي .

الآثار العلمية والنظرية :

بناء على ما تبين من نتائج ، يتضح ان هذا البحث له آثار عملية مهمة . تنبع هذه الأهمية من أن التحفظ المحاسبي يقدم صورة مالية دقيقة وموثوقة تعزز ثقة أصحاب المصلحة بالشركة (باجين، 2022) ، حيث يساهم في تحسين كفاءة التعاقد في أسواق الديون عن طريق تخفيف المصالح المتضاربة بين المقرضين والمقرضين (HAW et al., 2013) مما يجعله أداة فعالة تساهم في حوكمة الشركات وتخفيف مشاكل الوكالة. تساعد نتائج هذه الدراسة كل من المستثمرين والمديرين في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية ، مثل تقييم المخاطر والتوصل إلى قرارات استثمارية أكثر فاعلية مما يقلل من مخاطر الإفلاس، بالإضافة إلى أهميتها لصانعي القرار من خلال وضع سياسات مالية أفضل لحماية المستثمرين و ضبط الأسواق المالية.

ومن ناحية أخرى، لهذه الدراسة آثار نظرية أيضاً، فبعد مراجعة الدراسات السابقة، تبين أن موضوع هذه الدراسة المتمثل في تأثير الدائنين على التحفظ المحاسبي أثناء جائحة كورونا لم يتم بحثه من قبل ، على حد علمنا كباحثين، حيث لم نعثر على دراسات سابقة أو مشابهة في هذا المجال مطبقة في فلسطين، والتي تتميز بأنها بيئة فريدة من نوعها في العالم لخضوعها تحت الاحتلال ومعاناتها من الانقسام الداخلي. كذلك تميز الفترة التي تغطيها الدراسة يجعل نتائجها مفيدة للغاية لتقديم رؤى واستراتيجيات يمكن تطبيقها في أزمات مشابهة قد تحدث في المستقبل، مما يعزز من قدرة الشركات على التعامل مع الظروف الاقتصادية غير المستقرة بشكل أكثر فعالية وكفاءة. ومن هنا تنبع إسهامات هذه الدراسة في سد فجوة بحثية مهمة، مما يساهم في إثراء الأدب النظري عبر تناول موضوع جديد في بيئة مضطربة مثل فلسطين.

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة أثر أصحاب الديون بنوعها الطويل والقصير الأجل كمتغير مستقل و التحفظ المحاسبي كمتغير تابع خلال جائحة كورونا ، حيث أجريت على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في جميع القطاعات باستثناء قطاع البنوك، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الديون قصيرة الأجل لها تأثير إيجابي ملموس على التحفظ المحاسبي ، و أن الديون طويلة الأجل لها تأثير إيجابي غير مهم على التحفظ المحاسبي ، بالإضافة إلى تأثير سلبي معنوي لحجم الشركة على التحفظ المحاسبي .

تم تقديم مجموعة من التوصيات استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي يمكن أن تساهم في تحسين الممارسات المحاسبية وإدارة المخاطر المالية. فبالنسبة للمستثمرين، توصي الدراسة بالاستثمار في الشركات الفلسطينية التي تعتمد على التمويل قصير الأجل، حيث يتميز بمرونته العالية خلال الأزمات الاقتصادية وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة. في المقابل، يُنصح بتجنب الشركات التي تعتمد بشكل أساسي على التمويل طويل الأجل، نظراً لارتفاع مخاطرها المالية خلال فترات عدم الاستقرار. كما توصي الدراسة صناعات القرار والهيئات التنظيمية بتطوير سياسات وتشريعات تشجع الشركات على تبني ممارسات محاسبية متحفظة، بما يعزز استدامة الأداء المالي ويحد من تأثير الأزمات الاقتصادية، إلى جانب تحسين الإشراف المالي ورفع مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي في السوق الفلسطيني.

أما بالنسبة إلى الدائنين، فتقدم الدراسة توصية واضحة تركز على أهمية تبني استراتيجيات إقراض مبنية على فهم دقيق لممارسات التحفظ المحاسبي لدى الشركات المقترضة، إذ ينبغي على الدائنين إدراك أن حجم الشركة الكبير لا يعني بالضرورة إدارة فعالة للديون، بل إن الشركات التي تتبنى ممارسات محاسبية متحفظة تكون في كثير من الأحيان أكثر قدرة على إدارة المخاطر المالية بكفاءة. من خلال التركيز على هذا النوع من الشركات، يمكن للدائنين تقليل احتمالية تعثر السداد وضمان استقرار تدفقاتهم المالية. كما يُنصح الدائنون بمراجعة سياساتهم الإقراضية بانتظام لتأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي، مثل طبيعة التمويل المستخدم ومدى مرونة الشركة في التعامل مع التغيرات الاقتصادية. يُعد هذا النهج أكثر استراتيجية في بناء علاقات مستدامة مع المقترضين، ويعزز من استقرار النظام المالي ككل.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أهمية التحفظ المحاسبي في فهم الأداء المالي للشركات، إلا أنها اعتمدت على مقياس واحد للتحفظ المحاسبي وفق نموذج (Beaver & Ryan, 2000)، مما يفتح المجال لاستكشاف مقاييس أخرى في المستقبل، مثل نموذج (Basu, 1997)، الذي قد يوفر منظوراً إضافياً حول الموضوع. كما أن إجراء دراسات مماثلة على أسواق أكبر حجماً قد يثري النتائج ويتيح إمكانية المقارنة، مما يساهم في تعميق الفهم حول التحفظ المحاسبي. ومن الجدير بالذكر أن توسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات أخرى، مثل قطاع البنوك، قد يكون ذا قيمة كبيرة بفضل الطبيعة المالية المميزة لهذه المؤسسات ودورها المحوري في الالتزام بالأنظمة المحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو عليا، معز جميل، إسماعيل، رحيق ياسر، طه، بهاء علي، وتكروري، نفين ايوب. (2020). العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، 24(2)، 55-79.
- باجين، كلثوم. (2022). تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أحمد دراية - ادرار.
- برهم زيد، زهير. (2024). تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على أداء السهم في ظل حالة عدم اليقين: دليل من فلسطين اثناء تفشي جائحة كورونا. جامعة فلسطين التقنية - خضوري، 12(2)، 94-120.
- حمدان، علام. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8(1)، 22-41.
- رشوان، عبد الرحمن، والطويل، عصام. (2024). أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم (دراسة تطبيقية على شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين). المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 38(2)، 1-18.
- الطويل، عصام. (2020). قياس درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثره على سياسة توزيع الأرباح. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 6(15)، 117-137.
- عبوي، محمد حكمت محمود، والعمرى، أحمد محمد. (2016). تأثير الحاكمية المؤسسية والرافعة المالية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12(4)، 899 - 917.
- النجار، جميل. (2014). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم و التقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين). مجلة جامعة القدس المفتوحة - غزة فلسطين، 17(2)، 177-224.
- واكد، إبراهيم علي، مشتبي، صبري ماهر، وأبو رحمة، محمود يوسف. (2023). أثر الرافعة المالية كمتغير معدل على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة اختبارية على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 31(2)، 115 - 138.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 3-37.
- Beaver, W., & Ryan, S. (2000). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. *Journal of Accounting Research*, 38(1), 127_148.
- Caskey, J., & Laux, V. (2016). Corporate Governance, Accounting Conservatism, and Manipulation. *Management Science*, 63(2), 1-14.
- Darmayanti, N., Africa, L. A., Sari, A., & Suhardiyah, M. (2023). The Influence Of Leverage, Firm Size, And Financial Distress On Accounting Conservatism . *Journal of Tourism Economics and Policy*, 3(2), 75-83.
- Din, N., Cheng, X., & Nazneen, S. (2017). Accounting conservatism, debt covenants, and information asymmetry. *Proceedings of the 2017 3rd International Conference on Information Management (ICIM)*, 107-111.

- Dirman, A. (2020). Financial Distress: The Impacts Of Profitability, Liquidity, Leverage, Firm Size, And Free Cash Flow. *International Journal of Business, Economics and Law*, 22(1), 17-25.
- Donovan, J., Frankel, R., & Martin, X. (2015). Accounting Conservatism and Creditor Recovery Rate. *The Accounting Review*, 90(6), 2267-2303.
- Fattouh, B., Pisicoli, B., & Scaramozzino, P. (2024). Debt and financial fragility: Italian non-financial companies after the pandemic. *Economic Modelling*, 131, 1-18.
- Gray, C. (1997). Creditors' Crucial Role in Corporate Governance. *Finance & Development*, 34(2), 29-32.
- Hair, J., Black, W., & Babin, . (2010). *Multivariate Data Analysis: A Global Perspective* (7th ed.). Pearson Education.
- HAW, I., LEE, J., & LEE, W. (2013). Debt Financing and Accounting Conservatism in Private Firms. *Contemporary Accounting Research*, XX(X), 1-40.
- Hayes, A. (2024, August 22). Leverage Ratio: What It Is, What It Tells You, How to Calculate. Investopedia. Retrieved November 28, 2024, from <https://arab-scholars.com/3c1501>
- Hoang, K., & Phung, T. (2019). The effect of financial leverage on real and accrual-based earnings management in Vietnamese firms. *Economics and Sociology*, 12(4), 299-312.
- Hong, N., & Tra My, P. (2024). Effects of financial characteristics on accounting. *Cogent Business & Management*, 11(1), 1-24.
- Huang, Q., Jiang, F., & Wu, S. (2018). Does short-maturity debt discipline managers? Evidence from cash-rich firms' acquisition decisions. *Journal of Corporate Finance*, 53, 133-154.
- IFRS. (2020). Applying IFRS Standards in 2020— impact of covid-19. <https://arab-scholars.com/6ef84c>
- Jihadi, M., Vilantika, E., Hashemi, S., Arifin, Z., Bachtiar, Y., & Sholichah, F. (2021). The Effect of Liquidity, Leverage, and Profitability on Firm Value: Empirical Evidence from Indonesia. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(3), 423-431.
- Khanh, M., & Thu, A. (2019). The Effect Of Financial Leverage On Real And Accrual-Based Earnings Management In Vietnamese Firms. *Economics and Sociolog*, 12(4), 299-312.
- Meilinda, M., Susanti, S., & Zulaihati, S. (2022). Impact Of Leverage And Financial Distress On Accounting Conservatism. *Journal Of Management, Accounting, General Finance And International Economic Issues (MARGINAL)*, 2(1), 127-139.
- Noviyanti, A., & Agustina, L. (2021). Factors Affecting Accounting Conservatism in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, 10(2), 116-123.
- Putri, W. N. (2020). Investigating the Effect of Firm Characteristics on Accounting Conservatism and the Effect of Accounting Conservatism on Financial Governance. *The Accounting Journal of BINANIAGA*, 5(2), 101-112.
- Schramade, W., & Roosenboom, P. (2011). Does Public Debt Discipline Managers And Controlling Owners?: Evidence From Bond Ipos. *Advances in Financial Economics*, 14, 43-63.
- Setiawan, D., Harymawan, I., & Adhariani, D. (2024). Does the leverage of a company differ when led by a CEO from a reputable university?. Elsevier logo Journals & Books Help Search My account Sign in Go to journal home page - *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity* *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 10(2), 1-9.
- Solichah, N., & Fachrurrozie, F. (2020). Effect of Managerial Ownership, Leverage, Firm Size and Profitability on Accounting Conservatism. *Accounting Analysis Journal*, 8(3), 151-157.

- Sugiarto, H., & Fachrurrozie, F. (2018). The Determinant of Accounting Conservatism on Manufacturing Companies in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, 7(1), 1-9.
- Tabachnick, B., & Fidell, L. (2013). *Using Multivariate Statistics* (6th ed.). Pearson Education.
- Talawa, M. (2024). Impact of accounting conservatism and corporate governance on stock price breakdown in firms listed on the Palestine Stock Exchange. *Asian Journal of Accounting Research*, 9(3), 229-255.
- Teymouri, M., & Sadeghi, M. (2020). Investigating the Effect of Firm Characteristics on Accounting Conservatism and the Effect of Accounting Conservatism on Financial Governance. *Archives of Pharmacy Practice*, 11(1), 124-133.
- Ugur, M., & Edna, S. (2022). Leverage, Competition and Financial Distress Hazard: Implications for Capital Structure in the Presence of Agency Costs. *Economic Modelling*, 108, 2-55.